دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفكر السياسي الإسرائيلي : قبل الانتفاضة ، بعد الانتفاضة
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحمن، أسعد
مؤلفين آخرين:	الزرو، نواف، زهرة، عطا محمد صالح(م. مشارك، عارض)
المجلد/العدد:	ع 65
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	أبريل / رمضان
الصفحات:	177 - 180
رقم MD:	80380
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الدولية، عرض وتحليل الكتب، إسرائيل، التخطيط الاستراتيجي، السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، مجلس الأمن، النظام العالمي الجديد، الشرعية الدولية، الانتفاضة الفلسطينية، المقاومة الشعبية، الفكر السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80380

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

د. أسعد عبد الرحمن ، نواف الزرو

الفكر السياسي الإسرائيلي : قبل الانتفاضة ، بعد الانتفاضة

دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمّان ، 1990 ، 200 صفحة

د . عطا محمد صالح زهرة

أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ـ بنغازي

يتعرض هـذا الكتاب لواحد مـن أكثر الجوانب أهمية وخطـورة فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيـوني ، وهو موقف الفكر السيـاسي الإسرائيلي إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، فيتابعـه ويحدد ملامحه في تسعة فصول . كما يضم ستة ملاحق تشتمل على نصوص لمشاريع إسرائيلية للتسوية السياسية لهذه الأراضي .

تناول الفصـل الأول مشاريع الحكم الـذاتي قبل الإنتفاضة ، فبـدأ بمشاريع « تجمّع العمـل » كمشروع آلون 1967 ، و أفكار دايـان ، ووثيقة غـاليلي 1973 ، ومشروع بيرس 1975 ، ومشروع كاتـس 1986 . ثم انتقـل إلى مشاريع كتلة اليمين ، كمشروع بيغن 1977 ، ومشروع شارون 1988 . وقد انفرد آلون في الدعوة إلى التخلص من المناطق ذات الكثافـة السكانية العالية بإعـادتها إلى الأردن ، والاحتفاظ بالمناطق الاستراتيجية بحيـث تمتد حدود إسرائيل على طول نهر الأردن وتستمر جنوباً بخط يقطع البحر الميـت ويضم وادي عربة . أما الآخرون فقد انطلقوا من فكرة الاحتفاظ بجميـع الأراضي المحتلة . وانفرد دايان باقتراح أن تكون للأردن السيـادة على السكان في إطار ما أسماه « التقاسم الوظيفي للسيادة بين إسرائيل والأردن » في حين اقتراح الآخرون منح السكان حكماً إداريا بتوسيع نطاق صلاحيـات رؤساء البلديات في مجالات التعليم والـديانة والخدمات ، واستمـرار « إسرائيل » في إدارة شؤون الأرض ، وفي إقامة المستعمرات كتعبير عن « حقها » في السيادة على هـذه الأراضي . وتميز شارون بالدعوة إلى فصل إدارة الشؤون المدنية للسكان عن إدارة الحكم العسكري ، والعمل على إيجاد زعامة فلسطينية تقبل بالاحتلال كأمر واقع ، وتتعامل مع السلطات الإسرائيلية وفقاً له .

وعرض الفصل الثاني لمشاريـع الحكم الذاتي بعد قيام الانتفاضة ، فبدأ بمشـاريع التجمع واليسار كمشروعي يعقوبي وهس 1988 ، ومشاريع بن أليعازر وسريد وشاحل وبيرس ، وتقرير معهد « يافي » في جامعة تل أبيب ، ثم انتقل إلى مشاريع معسكر اليمين كمشروع شبيرا ، ومقترحات آرنس 1988 ، ومشروع شارون 1989 . وقد انفرد تقرير معهد « يافي » بالدعوة إلى إجراء مفاوضـات إسرائيلية فلسطينية ، استناداً إلى تنازلات متبادلة تؤدي إلى تمتع الفلسطينيين بحكم ذاتي لفترة تتراوح بين 10 و 15 سنة ، تقام بعدها دولة فلسطينية . على أن يتم توطين اللاجئين خارج هذه الدولة . وفي رأي هس تقع هذه الدولة في الأردن . بينما اقترح شارون إبعاد رؤساء الإنتفاضة المعروفين لإسرائيل ، وإغلاق المؤسسـات الوطنية ، وخلق الحواجز بين التجمعات السكـانية العربية بواسطـة المستعمرات ثم منح هذه التجمعات إدارة ذاتية وترى المشاريع الأخرى أن تتم التسوية على مرحلتين : في الأولى تتوقف الانتفاضة ، ويحصل السكان على حكم إداري لفترة معينة . وفي الثانية يرتبطون باتحاد مع الأردن أو « إسرائيل » ـ وتتفق جميع

المشاريع المذكورة على بقاء القدس كعاصمة لإسرائيل و « حق الاستيطان » ، وانتشار القوات الإسرائيلية في مواقع محددة .

واقتصر الفصل الثالث على مشروع رابين 1989 ، وقد تضمن الدعوة إلى وقف الإنتفاضة ، وإجراء انتخابات محلية لاختيار ممثلين عن السكان في الضفة والقطاع ، ثم إقامة حكم إداري موسع لفترة زمنية يتم التوصل في اعقابها إلى تسوية نهائية ، يختار السكان في ضوئها بين اتحاد كونفدرالي مع الأردن أو اتحاد فيدرالي مع إسرائيل . ومن المعروف أن رابين يرفض الاعتراف بالهوية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية . وقبوله لفكرة إجراء انتخابات محلية بعد أن رفضها في مناسبات عديدة يؤكد أن غايته تصفية الانتفاضة ، بعد أن فشلت قواته في ذلك من جهة ، وتجاوز منظمة التحرير على أقل أن تفرز الانتخابات « ممثلين بديلين » عنها من جهة أخرى . وقد أيدت هذا المشروع قطاعات واسعة في حزب العمل ، وتفاوتت ردود فعل الأحزاب بين التأييد والمعارضة ، بينما رفضته منظمة التحرير .

وتناول الفصل الرابع مشروع شامير 1989 ، الذي رأى أن تتم تسوية وضع الضفة والقطاع في مرحلتين : في الأولى تتوقف الإنتفاضة ، وتجري انتخابات محلية ، ثم تتفاوض « إسرائيل » مع الفلسطينيين المنتخبين لمنح السكان حكماً ذاتياً موسعاً لفترة محددة . ويعاد نشر القوات الإسرائيلية لترابط في الاماكن التي تحدد لها . وفي المرحلة الثانية تجرى مفاوضات مباشرة ، بدون شروط مسبقة ، لتحديد الوضع النهائي للأراضي المحتلة في مؤتمر للسلام تستضيفه القوتان العظميان . وتقبل إسرائيل على أن يرتبط بها اقتصادياً ، وأن يتم تشكيل جهاز مشترك لإدارة شؤون المياه وملكية الأراضي بين الأطراف الثلاثة . من الطبيعي ان يؤيد الإسرائيليون هذا المشروع بينما يرفضه الفلسطينيون . قد يبدو أن هذا المشروع يعكس تطويراً لأفكار شامير زعيم كتلة ليكود بقبول اتتحاد إردني فلسطيني . والحقيقة أنه كان يرمي إلى تحسين صورة « إسرائيل » في أوروبا والولايات المتحدة . تؤكد ذلك تصريحاته بعد طرح مشروعه ، ومنها قوله « إن أحداً لايفكر بتنازلات إقليمية » .

وتضمن الفصل الخامس ثلاثة مشاريع : أحدها لبيرس وآخر لرابين وثالث لشامير. الأول يسمح بوجود كيان فلسطيني يتمتع بنشيد وطني وعلم ، ولكنه لا يرقى إلى مستوى الدولة ، ويرتبط باسرائيل والأردن بعلاقة كونفدرالية ، وترابط فيه القوات الإسرائيلية في مواقع استراتيجية خارج التجمعات السكانية . والثاني يدعو إلى اجراء إنتخابات محلية في الضفة والقطاع بعد استتباب الهدوء وتحت اشراف إسرائيلي لتشكيل وفد يتفاوض مع إسرائيل للتوصل إلى حكم ذاتي موسع ، يتحد بعده إقليم الحكم الذاتي بالأردن أو إسرائيل . وتحل مشكلة اللاجئين بواسطة مؤتمر دولي . وبذلك تكون التسوية ، في رأي رابين ، وفقاً لمبدأ الأراضي مقابل السلام . ولا يختلف مشروع شامير عن سابقه إلا في هذا المبدأ ، إذ يعلن شامير أنه لايؤمن إلا بما يسميه « سلام مقابل سلام » .

واستعرض الفصل السادس «مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام 1989 » ، وهي عبارة عن صياغة مفصلة إفكار بيرس ورابين وشامير ، إذ يظهر فيها بوضوح التوافق بين هذه الشخصيات الثلاث . فهي تجعل من وقف الانتفاضة شرطاً لإجراء انتخابات محلية في الضفة والقطاع تستثنى منها القدس ، وتتم تحت إشراف إسرائيلي . تليها مفاوضات إسرائيلية ـ فلسطينية حول الحكم الذاتي . ويمكن أن يشارك فيها وفد أردني وآخر مصري ، وترتكز هذه المبادرة على اللاءات الإسرائيلية المعروفة : لا لمنظمة التحرير ، لا للدولة الفلسطينية ، لا لأي تغيير جوهري في وضع الأراضي المحتلة ، ولا لانسحاب القوات الفلسطينية منها ، ولا للمؤتمر الدولي . وقد حظيت هذه

المبادرة بتأييد إسرائيلي أمريكي واسع ورفض فلسطيني جامع .

وبيّن الفصل السابع خطة بيكر التي تتضمن موافقة الولايات المتحدة على إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي ، تحضره إسرائيل ، بعد تشكيل قائمة من الفلسطينيين ، على أساس المبادرة التي طرحتها حكومتها . وقد سارع شامير إلى رفض هذه الخطة رغم أنها تعزز الموقف الإسرائيلي . ولم يوافق عليها إلا بعد تعديلها وفق التصور الإسرائيلي وضمان عدم إشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات وعدم البحث في القضايا المتعلقة بمصير الأراضي المحتلة ، وأن يكون الطرح الأسرائيلي أساس المفاوضات حول القضايا الإجرائية المتعلقة بإجراء الانتخابات في هذه الأراضي .

وحدد الفصل الثامن الموقف الإسرائيلي من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فهو يرتكز على تجاهل حق تقرير مصيره ، لأنه يرفض الاعتراض بوجود هذا الشعب ، ويتمثل في الاصرار على تطبيق فكرة الحكم الذاتي الإداري وما يرتبط به من بسط للسيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة والاستمرار في إقامة المستعمرات . وهو لهذا يتضمن التمسك بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، ويسقط حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم ويعارض إقامة الدولة الفلسطينية .

وانتهى الفصل الأخير ، كخاتمة ، إلى التأكيد على أن السياسة الإسرائيلية ترتكز على الاستراتيجية الصهيونية وتسعى إلى تحقيق هدفها في إقامة « دولة إسرائيل التاريخية » . وهي تسير عملياً في اتجاه ضم الأراضي العربية المحتلة ، حتى أن تصريحات القيادة الإسرائيلية ، رغم ما تقوم به من مناورات تشير إلى هذا التوجه بوضوح . فقد قال شامير في مايو / أيار 1989 : « لن نعطي العرب شيئاً في إطار أية تسوية ... لا لن نتخلى عن شبر واحد من أرض إسرائيل . ولا شبر ، ولاشبر » . ولايمكن أن تتغير هذه السياسة إلا بتغير معادلة القوى القائمة بين العرب وإسرائيل ، وذلك بدعم الإنتفاضة الفلسطينية بكافة الوسائل ، والاستعداد والتنسيق العربي الواسع الشامل للتصدي للتوجهات الصهيونية ولسياسة الإرهاب ضد أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية بكاملها .

وبعد ، لقد حقق هذا الكتاب غايته ، حين قدم للقارئ العربي معلومات هامة عن موقف الفكر السياسي الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما أكد على عدة أمور أهمها :

1 ـ توافق آراء الحزبين الرئيسين ، تجمع العمل وكتلة كيلود ، حول وضع هذه الأراضي ومستقبلها .

2 ـ إن كثافة المشاريع الإسرائيلية بعد عام 1987 انعكاس لقوة الإنتفاضة وتصاعدها . وقد طُرحت بهدف القضاء عليها بالدرجة الأولى .

3 ـ ثبات الفكر السياسي الإسرائيلي وانسجامه التام مع منطلقات الصهيونية وأهدافها الاستراتيجية .

ولكن يؤخذ على المؤلفين مايلي :

1 ـ عدم تقديم فكرة تمهيدية حول مدلول مصطلح ز الحكم الذاتي » وجذوره في الفكر الصهيوني . فقد حدد معناه وبين ملامحه الإرهابي الصهيوني فلا ديمير جابوتنسكي استاذ مناحيم بيغن قبل إنشاء الكيان الصهيوني .

2 ـ التكرار الذي يبدو في أكثر من موقع ، وخاصة في الفصلين الخامس والسادس .

3 ـ عدم الإشارة إلى الحالات الإسرائيلية الإيجابية تجاه الانتفاضة . ففي صفحة 61 يقول المؤلفان : « أحدثت الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ردود فعل ومواقف متغايره مختلفة في أوساط الإسرائيليين حكومة وبرلماناً وجمهوراً ، وقد تراوحت مختلف هذه الردود المواقف بين حالات الإيجاب والتجاوب مع متغيرات الإنتفاضة

والواقـع ، وبين كثير من حالات السلب والـرفض لمطالبهـا » ، فما هي هذه الحالات ؟ ومـاهي حدودها ؟ ومـا مدى تأثيرها على التوجيهات الإسرائيلية ؟

على أن هذه الملاحظات لا تقلل مـن القيمة العلمية لهذا الكتاب ودوره في المساهمة في خلق الـوعي السياسي لدى الشباب العربي وتعريفهم بأبعاد الصراع العربي الصهيوني وتأثيره في المستقبل العربي .